كورونا تدفع نحو «حكومة وطنية» في إسرائيل

عدلي صادق
كاتب وسياسي
فلسطين

كان طرفا الانقسام الإسرائيلي أكثر ذعرا من وباء كورونا، من جمهورهما نفسه، هذا إن لم يكن الليكود وحزب أزرق أبيض قد وجدا في الفايروس مخرجا يحفظ ماء الوجه، لكل منهما. فقد تنادى الحزبان لتشكيل حكومة ائتلافية، بينما ظل الجمهور على توقعاته -وفق استطلاعات الرأي- بأن تُجرى انتخابات رابعة، وأن يستمر المأزق.

عندما سُئل الشارع عن كيفية حل المواجهة السياسية الحالية والوصول إلى حسم، قال 40 في المئة من المستطلعة آراؤهم إن إسرائيل ستخوض انتخابات رابعة، لأن طرفي الانقسام يتمسك كل منهما بطموحاته السياسية، التي يراها الكثيرون من الشعب الإسرائيلي محض صراع على السلطة، ولا علاقة لها بمبادئ أو اختلافات أيديولوجية.

في الوقت نفسه، صدرت دعوات فجائية من بنيامين نتنياهو وبيني غانتس، لتشكيل "حكومة وطنية" في ظروف مكافحة الفايروس. وانعكس من خلال مؤشرات استطلاعات الرأي، بعض حال الارتباك والعجز عن الفهم، لما يحدث للمرة الأولى في إسرائيل منذ تأسيسها، إذ لم تستطع الدولة حسم أمر تشكيل الحكومة، بعد ثلاث جولات انتخابية.

لكن تضاربت آراء الذين استُطلعت آراؤهم حول شكل وحصص الأحزاب، إذ رأى 19 في المئة منهم أن يكون التشكيل بحكومة ضيقة من الليكود ومن معه من أقصى اليمين الديني. بينما فضل آخرون، وبنسبة مماثلة، تشكيل حكومة يمين، من جناحيه الكبيرين الليكود وأزرق أبيض. أما الذين لا يريدون لحزب الليكود أن يشارك، وهؤلاء نسبتهم 9 في المئة، فإنهم يفضلون حكومة ذات أقلية برلمانية، تشمل أزرق أبيض مع طيف من الأحزاب الأخرى.

لكن عندما سُئل المستطلعة آراؤهم عن رغباتهم في شكل الحكومة إن تم التوافق عليها، قال 31 في المئة منهم إنهم يفضلون حكومة وطنية موسعة. وتعكس هذه النسبة، أولئك المستعدين لتقبل مشاركة كل الأحزاب، بما فيها القائمة المشتركة، التي تضم الأحزاب العربية وحلفاءها.

وبنسبة أقل، أي 26 في المئة، قال آخرون إنهم يفضلون حكومة يمينية ضيقة، بمعنى أن يأخذ الليكود معه، حزب إسرائيل بيتنا الذي يتزعمه أفيغدور ليبرمان. بينما أراد آخرون بنسبة 17 في المئة، حكومة ضيقة أيضا، يشكلها حزب أزرق أبيض وأحزاب يسارية ومعها القائمة المشتركة. لكن استطلاع الرأي الذي أجرته صحيفة "إسرائيل هيوم" الموالية لنتنياهو، فقد رشح هذا الأخير، لترؤس الحكومة، بنسبة 47 في المئة، مقابل 36 في المئة لبيني غانتس زعيم حزب أزرق أبيض.

حسابات وتعقيدات الفايروس السياسي تراجعت أمام خطورة الفايروس الوبائي، ووافق رئيس حزب أزرق أبيض على تشكيل «حكومة طوارئ وطنية»، وبدأ هذا الخيار يتفشى ليشمل عناصر من الساسة، لا مصلحة لهم في مثل هذه الحكومة

وعلى الرغم من انعكاس حالة الانقسام على المشهد السياسي الإسرائيلي إلا أن نتنياهو وغانتس، وكلاهما متأثر بكورونا أظهرا ميلا إلى حكومة موسعة تجمع حزبيهما. حدث هذا التحول فجأة، في ظروف انتشار الفايروس. فقد بلغ عدد الإسرائيليين الذين أثبتت الاختبارات إصابتهم بالوباء، 126 شخصا، بخلاف الألوف الذين لا يزالون في الحجر الصحي، ويحتمل أن يكون هناك عدد منهم قد أصيب بالمرض الخطير.

ظل الساسة في إسرائيل، وعلى مدى أسابيع يقتربون شيئا فشيئا، من الربط بين الوباءين السياسي والمرضي. ويجعلون تعاملهم مع الأول متأثرا بتفشي الثاني في إسرائيل والعالم. بل إنهم، في الآونة الأخيرة، استشعروا ازدياد خطر وفداحة الأول، مع انتشار الثاني وتحدياته. وتركزت أنظار الفريقين على محاولات العلماء في العالم، ومن ضمنه إسرائيل؛ لإيجاد علاج أو لقاح، للإجهاز على كورونا.

في النظر إلى فايروس السياسة، عاد الساسة إلى استذكار الحكمة السرمدية، التي يقال فيها إن الصراع السياسي، موجود منذ بدء الخليقة، أو منذ آدم وحواء والأفعى، في جنة عدن، وفي تجربة النزاع الأولى بين قابيل وهابيل.

في هذا الخضم، لم يتوقف نتنياهو، رئيس حكومة تصريف الأعمال، عن إظهار الاستعداد لخوض جولة انتخابات رابعة، تجرى في أقل من 16 شهرا، ولكي يؤمّن نفسه، دعا لجنة النظام الداخلي، أي دستور الليكود، إلى اجتماع لإعفائه من السباق الحزبي الداخلي، من خلال إلغاء الآلية التي تفرض على الحزب، قبل كل انتخابات عامة، أن يُجري سباقا لاختيار مرشحه لخوض الانتخابات وترؤس الحكومة.

في هذا التوجه، كان نتنياهو يسابق غانتس، الذي حاول أن يتجاهل كورونا، ويتصرف كما لو أنها لم تكن. ويدعو في الوقت نفسه إلى تكليفه بتشكيل حكومة أقلية، تُعتمد لنيل الثقة على أصوات نواب القائمة المشتركة.

وكان توجه غانتس يتغاضى أيضا عن معارضة داخل مجموعة قيادة الحزب لأن تعتمد الحكومة على أصوات الأعضاء العرب. وقد تمسك غانتس بفكرته، رغم تمرد عضوين من نواب قائمته، ووقوفهم ضد خياره، ومعارضة هادئة من قبل أحد أهم عناصر قيادة حزبه، وهو الجنرال غابي أشكنازي.

غير أن الأمور تغيرت منذ الخميس الماضي 12/2/ 2020 بفعل الهلع الكبير الذي أصاب المنطقة والعالم من تفشي الوباء. تراجعت حسابات وتعقيدات الفايروس السياسي، أمام خطورة الفايروس الوبائي، ووافق رئيس حزب أزرق أبيض على تشكيل "حكومة طوارئ وطنية" وبأ هذا الخيار يتفشى ليشمل عناصر من الساسة، لا مصلحة لهم في مثل هذه الحكومة!

عندئذ، قال أفيغدور ليبرمان، العلماني المتطرف، وزعيم حزب إسرائيل بيتنا إن الحكومة المرتجاة اضطرارا، لا ينبغي أن تضم أحزابا دينية، وأن تقتصر فقط على الليكود وأزرق أبيض. وفي هذا الموقف، يسجل ليبرمان ثباته على اثنين من الاشتراطات: ألا يشارك في حكومة يترأسها نتنياهو، وألا ينضم إلى حكومة، تضم أحزابا عربية!

لكن نتنياهو نفسه، من جهته دعا غانتس إلى الحديث عن حكومة طوارئ، واستجاب الأخير له، مفضلا انضمام جميع الفصائل الثمانية في الكنيست داخل ائتلاف واسع، لا يستثني "القائمة المشتركة". ولم يعط نتنياهو ردا فوريا على مقترح إشراك أحزاب عربية، رغم أنه هو نفسه، الذي قاد حملة ضد أعضاء الكنيست العرب، وصلت إلى حد اتهامهم بأنهم يؤيدون فكرة تدمير الدولة.

في هذه الأثناء، يقول المراقبون في إسرائيل إن بدء المفاوضات بين نتنياهو وغانتس، يمكن أن تتقدم إلى الأمام وأن تنجح، في حال أن يكون الرجلان، قد امتثلا فعلا للعلاج حتى الشفاء فعلا من فايروس السياسة.

لعنة التاريخ في حروب أردوغان

بهاء العوام
صحافي سوري

يشبّه الرئيس رجب طيب أردوغان اليونانيين بـ"النازيين" في العنف الذي مارسوه ضد المهاجرين الذين جاؤوهم من تركيا يطلبون اللجوء. يأتيه الرد من يهود أثينا بأن ما يقوله مجرد محاولة لتضليل الرأي العام الغربي وحرفه عن حقيقة أن السلطان يتاجر بالبشر لتحقيق مكاسب سياسية.

الرد كان كافيا لحرق هذه الورقة الابتزازية لأردوغان، ولكنه لا يبدو كافيا لوقف ذلك الاستدعاء التاريخي الذي بات يلجأ إليه الرئيس التركي كثيرا في الآونة الأخيرة، من أجل تبرير هفوات سياسته الخارجية وتدخلاته في دول الجوار والمنطقة.

قبل استذكار النازية الألمانية ومقاربتها مع العنف الذي يمارسه اليونانيون في صد المهاجرين. تنقّل أردوغان كثيرا بين طيات التاريخ العثماني ليجد فيه ما يبرر غزوه لليبيا ومن قبلها سوريا. راح السلطان ينبش في العصور الذهبية لأجداده الذين احتلوا المنطقة العربية لمئات السنين في الألفية السابقة، علّه يجد ما يقنع به أتراك اليوم بأن مغامراته العسكرية في الخارج ما هي إلا محاولة لإحياء أمجاد الأجداد الذين كانت البلاد في عهدهم إمبراطورية يخشاها الجميع، وتمتد جغرافيا على الكثير من دول الجوار في قارات العالم القديم.

مع سقوط أول جندي في حروب أردوغان على الأراضي الليبية والسورية، تداعت كل الأوهام التي بناها حول استعادة أمجاد الأولين. علا صراخ الأتراك في وجه السلطان يطالبونه بوقف هذا الزيف في تبرير مغامراته العسكرية خارج الحدود، ووقف هذا النزيف للدم التركي الذي كان أصحابه يرنون إلى العالمية عبر تحول بلادهم إلى عضو في الاتحاد الأوروبي. فهناك كانت ستفتح في وجوههم أبواب العمل والسفر. وهناك أيضا كان سينهض اقتصاد بلادهم بأفضل المؤشرات، وتزدهر سياستها الخارجية بأفضل العلاقات مع دول الشرق والغرب.

لم يفشل أردوغان فقط في حشد الرأي العام التركي لحروبه الخارجية. وإنما وضع نفسه في خطاب تجديد التاريخ العثماني على مقصلة المعارضة التي تبحث عن أي تفصيل، مهما كان صغيرا لإدانة وملاحقة السلطان. لسان حال الكثير من المؤرخين والباحثين والساسة الأتراك المناهضين لحكم الفرد الواحد في بلادهم اليوم، يطالبون أردوغان بعدم الانتقائية في قراءة التاريخ على الأقل. فعهود العثمانيين تنطوي على الكثير من الإخفاقات والمجازر والهزائم والخيانات التي

استدعاء السلطان للتاريخ العثماني أغضب شعوب الدول التي غزتها الأطماع الأردوغانية. فالذاكرة العربية تعرف العثمانيين محتلين أكثر ممّا تعرفهم خلفاء للدولة الإسلامية

يندى لها الجبين، ويرونها الأتراك أنفسهم عارا قبل شعوب العالم.

لم تنته القصة هنا، فاستدعاء السلطان للتاريخ العثماني أغضب شعوب الدول التي غزتها الأطماع الأردوغانية. فالذاكرة العربية تعرف العثمانيين محتلين أكثر ممّا تعرفهم خلفاء للدولة الإسلامية. كما أن خصوم أردوغان في الدول الأوروبية والغرب عموما استغلوا خطابه العثماني ليحشدوا ضده. ومن النتائج الواضحة لهذا الحشد جاء اعتراف برلمانات دول كثيرة حول العالم بمجزرة الأرمن التي ارتكبها العثمانيون خلال الحرب العالمية الأولى. وكان آخر هذه الدول الولايات المتحدة الأميركية التي يفاخر رئيسها دونالد ترامب بصداقته لأردوغان.

الترويج التاريخي لحروب أردوغان ومغامراته الخارجية يعكس تخبطا وإفلاسا سياسيا. كما أنه يفضح رهان السلطان على فئة ضيقة من مؤيديه في الداخل التركي وأتباعه في المنطقة العربية. في تركيا يلتف حول أردوغان بشكل رئيسي أقاربه وعائلته وأزلامه من أرباب الأعمال الذين يراهنون على الفتوحات الأردوغانية لجني الغنائم وإنشاء مستعمرات الاقتصاد وإمبراطوريات المال ومحافظ الاستثمار. أما في الدول العربية فلا يتغنى بالغزو الأردوغاني كامتداد للاحتلال العثماني، إلا جماعات الإسلام السياسي وعلى رأسها تنظيم الإخوان.

في حروب أردوغان توغل الجيش التركي داخل الأراضي السورية عدة مرات بعمليات اختيرت أسماؤها وتواريخها ما يدلّ بوضوح على الاحتلال العثماني. وفي ليبيا وقف السلطان أمام ما تبقى من مؤيديه في حزب العدالة والتنمية، يستذكر قادة عثمانيين قتلوا في محاولة احتلال ذلك البلد الأفريقي. يثير أردوغان عواصف الحماسة في قلوب أنصاره عبر استدعاء أبطال الماضي العثماني، وعندما تهدأ جعجعة العواصف وتصل نعوش الجنود الأتراك إلى بلادهم، تظهر الأسباب الحقيقية للحروب التي يخوضها السلطان خارج الحدود التركية.

قبل أيام قليلة كشف أردوغان أنه عرض على الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إدارة حقول النفط السورية في دير الزور. وبعدها بقليل يخرج مسؤول تركي ليعلن ارتفاع حجم الاستثمارات التركية في ليبيا إلى مئة وعشرين مليار دولار. هذا بالإضافة إلى التقارير التي تتحدث عن الذهب الليبي المهرب إلى تركيا، وأرصدة المصرف المركزي الليبي التي تسافر إلى أنقرة في رحلة ذهاب دون إياب. لتكون الخلاصة أن الاحتلال التركي لا يختلف عن الاحتلال العثماني قبل خمسمئة عام. وهو لا ينطوي على أي مبرر أخلاقي أو قانوني أو إنساني أو ديني.

في القمة الأخيرة التي جمعت الرئيسين الروسي والتركي في موسكو لبحث أزمة إدلب السورية. تعمد الروس إحاطة أردوغان بكل اللوحات والتماثيل التي تذكره بالجانب المخجل للزمن العثماني الذي يحاول أن يحييه. شواهد الكرملين أوصلت كثيرا من الرسائل إلى السلطان، وفي كتب التاريخ كمّ كبير من الأقوال التي حفظت عن أعلام ومشاهير تتحدث عن الخراب الذي لحق بكل مكان مرّ فيه الاحتلال العثماني. العبرة لمن يريد أن يعتبر، فالزمن لا يعيد نفسه.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk